

لا يمكن إيداع الأموال بالقطع الأجنبي في هذه المصارف لأنها ليس وعاءً ادخارياً واستثمارياً

# «الحاكم»: مصارف التمويل الأصغر تحمل بعداً اجتماعياً وتنموياً وتستهدف الفئات الفقيرة وشرائح ذوي الدخل المحدود

## الوطن

أوضح حاكم مصرف سورية المركزي حازم قزول أن القانون ٨ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر شكل مظلة تنظم عمل مصارف التمويل الأصغر وإحداث هذا النوع من المؤسسات (المصارف) المالية وطبيعة الخدمات التي توفرها وتوجيهها وأن هذه التجربة كانت لدينا في سورية فهناك أكثر من مؤسستين ومصرف الإيداع تعمل من قبل صدور القانون ٨ ولهم العديد من الفروع العاملة في العديد من المناطق لكن القانون وحد عمل هذه المصارف ونظمه تحت مظلة واحدة.

جاء حديث حاكم مصرف سورية المركزي خلال ورشة عمل نفذتها وزارة الإعلام أمس حول التعليمات التنفيذية للقانون ٨ الخاص بالتمويل الأصغر.

وأكد الحاكم أن معدلات التعثر في القروض الصغيرة متدنية جداً عالمياً تبعاً لصغر حجم التمويل وطبيعة الدراسات التي تجربها هذه المصارف للمشروعات التي تمولها وأن

منح مثل هذه القروض أو الطلب عليها ليس عملية تسويق منتج من مول أو سوبر ماركت وإنما هي عملية تمويل لمشروع يتم قبل منح التمويل الإطلاع على هذه المشروع ودراسة

وإجراء نقاش وحوار مع طالب القرض وتقديم النصح والاستشارات حول المشروع وكل ذلك يسهم في التخفيف من المخاطر واحتمالات التعثر لدى المقترض وبالتالي

يحافظ على أموال مصارف التمويل الأصغر ويضمن قيامها بنشاطها والاستمرار في منح التمويل.



## وزير الإعلام: على الإعلام شرح مزايا القانون وتعليماته التنفيذية للمواطنين

العامه أو غيرها لأموالها في هذه المصارف بين الحاكم أن مصارف التمويل الأصغر لا تمثل الوجهة الأفضل لاستثمار وتوظيف هذه الجهات لأموالها وهناك الكثير من

المطرح الممكن استثمار وتوظيف الأموال لديها وتحقق عوائد أفضل مثل المصارف العاملة على سبيل المثال في التأمين في

الصرافة وغيرها. بينما أكد أنه لا يمكن إيداع الأموال بالقطع الأجنبي في هذه المصارف لأنها ليست وعاءً ادخارياً واستثمارياً لهذه العملات وإنما

الأساس في عملها تحقيق أبعاد تنموية واجتماعية إلى جانب الربحية المعقولة التي تسمح لهذه المصارف في الاستمرار في عملها ونشاطها. واعتبر أن الكثير من التسهيلات والإعفاءات التي اشتمل عليها القانون رقم ٨ وتعليماته التنفيذية تسهم في دعم تأسيس مصارف التمويل الأصغر وتخفيض كلف الإفراض عبر الإعفاءات الضريبية والرسوم على المصرف وودائع المواطنين في هذه المصارف وأنه ليس هناك ما يمنع من حصول أكثر من أخ على قرض تمويل صغير أو في حال رغبة أكثر من شخص في تنفيذ مشروع مشترك لأن ما يهم المصرف هو طبيعة المشروع والجدوى منه والاختيار الصحيح له ولمكان نشاطه. بدوره أكد وزير الإعلام عماد سارة أهمية القانون في تحقيق بعد تنموي واجتماعي وضروة شرح وسائل الإعلام للمزايا التي يتضمنها القانون رقم ٨ وتعليماته التنفيذية في تمويل المشروعات الصغيرة. وكان مجلس النقد والتسليف اعتمد التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٨ الخاص بأحداث مصارف التمويل الأصغر والمتعلقة بالترخيص والتسجيل لهذا المصارف بما فيها نفقات التحقيق والتسجيل وضوابط الشريك الأجنبي وتوفيق الأوضاع القائمة حالياً مع أحكامه.

وبين (مجلس النقد والتسليف) في بيان له على منصة مصرف سورية المركزي على التبرغرام أن قرار المجلس جاء بناء على أحكام القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٠ وتعديلاته وعلى كتاب مفوضية الحكومة لدى المصارف وعلى مذاكراته في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١. والخى مجلس النقد القرار رقم ٣٦٣ وتعديلاته المتضمن التعليمات التنفيذية للرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ كما ألغى بعض الفقرات من الجداول الملحقه بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ١١٥ وتعديلاته المتضمنة البدلات والنفقات المفروضة على مؤسسات التمويل الصغير. وعمل مجلس النقد تسمية مؤسسات التمويل الصغير والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية حيزاً وردت في القرارات النافذة حيث تصبح مصارف التمويل الأصغر. وبين مجلس النقد أن كل المناهج الواردة في المادة ١ و٢ من التعليمات التنفيذية المتعلقة بالترخيص والتسجيل بما فيها استمارة الترخيص لمصارف التمويل الأصغر تعد من مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف. وأشار مجلس النقد والتسليف إلى نشر نموذج استمارة الترخيص على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي باللغة العربية.

وزير الاقتصاد: اليوم هناك توجه للتصدير للأسواق الخارجية

## الشهابي: الصناعيون مصدرين وليسوا مهربين

### هنا غنام

بمشاركة أكثر من ١٣٥ شركة تمثل كبرى الشركات المنتجة للأحذية والجلديات في سورية والوطن العربي.. تم افتتاح المعرض الدولي للتصدير للأحذية والجلديات ومستلزمات الإنتاج وفي اليوم الثاني للمعرض أكد فارس الشهابي رئيس اتحاد غرف الصناعة له الوطن، أن الهدف من المعرض هو لتصدير المنتج السوري إلى الخارج باعتبار أن هذه الصناعة وأعدتها وتنافسية ويجب الاهتمام بها بشكل أكثر ولدى الاستفسار عن دعم التصدير قال إنه يوجد دعم تصدير لكنه بطيء ولم تكس الدعم الحقيقي للتصدير الأمر الذي يتطلب الإسراع بالإجراءات لأن هذه الصناعات كلها صناعات تنافسية ولها قيمة مضافة عالية ويمكن أن تكون أرخص من المنتج الصيني والتركى أو أي بلد آخر بفضل جودتها العالية وتحتاج إلى دعم في تسويق المنتجات حتى تتوسع المنشآت والورش وخاصة أن لدينا مؤسسات عالية لصناعة الجلديات مؤكداً أن أهم مشكلة تواجهها هذه الصناعة أننا عندما نستقدم زائرين يدعون بالدولار وأن الصناعيين هم مصدرين وليسوا مهربين مشدداً على ضرورة تقديم تسهيلات أملاً في تسويق كل منتجات المشاركين وخاصة أن المشاركين في معرض التسريح «صنع في سورية» أبرموا عقوداً لثلاثة أشهر قادمة.



مصطفى كواية له الوطن، أن هذا المعرض التصديري للأحذية والمنتجات الجلدية مهم جداً باعتباره رسالة لفتح أسواق تصديرية تسهم في تخفيض واستقرار سعر الصرف الأمر الذي يعكس إيجاباً على الأسواق المحلية وقد وعدت الحكومة الصناعيين مؤخراً أنه ستكون هناك حماية للصناعات المصدرة بخصوص التعامل بالدولار وخلال الأيام القادمة سيكون هناك تحسن بخصوص سعر الدولار.

هذا الوقت الحرج لافتاً إلى أهمية المعرض لدعم المنتج السوري وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتصدير مبيئاً أن فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات السورية هو دعم لليرة السورية. ومن الجدير ذكره أن المعرض تم افتتاحه مساء أمس بحضور وزيرى الصناعة والاقتصاد وخلال الافتتاح أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن أهمية هذا المعرض تكمن في أنه منبر للمنتج السوري بامتياز من الألف إلى الياء وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تطور الصناعة السورية وعودة الألق لهذه الصناعة مع عودة الكم الهائل من المشاركين والبالغ عددهم نحو ١٤٠ مشاركاً معرباً عن ثقائه بعودة سورية إلى مكانتها ووضعها الطبيعي في الخريطة الاقتصادية العالمية رغم التحديات والحصار والعقوبات. وزير الاقتصاد الدكتور سامر خليل أوضح أن القرارات الحكومية التي اتخذت كانت عنصراً داعماً لهذه الصناعة وهذه المعارض من خلال الحماية التي دعمت بها الصناعة السورية وأنها ساعدت بعودة المنشآت للعمل وتطوير خطوط الإنتاج الموجودة وعودة المنشآت المتوقفة مرة أخرى بحماية أكبر أغنت السوق المحلية على مستوى الإنتاج بالسلع واليوم هناك توجه للتصدير للأسواق الخارجية من خلال فائض المنتجات

تدشين خط بحري مباشر بين ميناء بندر عباس الإيراني وميناء اللاذقية في ١٠ آذار القادم

## درويش له «الوطن»: سيسهم بتخفيض التكاليف التي كان يدفعها المستورد عند الاستيراد

### رامز محفوظ

أكد رئيس غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش أن تدشين خط بحري مباشر بين ميناء بندر عباس في محافظة هرمزكان جنوبي إيران وميناء اللاذقية السوري في ١٠ آذار المقبل، سيؤدي إلى انتظام شحن البضائع بين إيران وسورية، لافتاً إلى أنه في حال أصبح هناك ضغط في البضائع من المستوردين السوريين سيتم إرسال شحنتين محمليتين بالبضائع بدلاً من شحنة واحدة في الشهر الواحد.

وفي تصريح له «الوطن» بين درويش أن البازرة المحملة بالبضائع ستبحر من ميناء بندر عباس إلى ميناء اللاذقية بتاريخ العاشر من كل شهر بشكل منتظم اعتباراً من ١٠ آذار القادم سواء أملاّت البازرة بالبضائع أم لم تمتلئ، بعكس ما كان يحدث من تأخير بوصول البضائع سابقاً حيث كان ينتظر المستورد ٣ أشهر على سبيل المثال لوصول بضاعته إلى ميناء اللاذقية. ولفت إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى السرعة في العمل وسيساهم بتخفيض التكاليف التي كان يدفعها المستورد عند استيراد البضائع عن طريق البر أو الجو، موضحاً أن تكاليف شحن البضائع عن طريق البحر أخفض من تكاليف الشحن عن طريق البر والجو.

وأوضح أنه أصبح بإمكان المستورد حالياً أن يضع على البازرة بضائع سائبة أو مكتوفة وسابقاً كان يضع البضائع في حاويات فقط، مبيئاً أن البضائع السائبة هي عبارة عن إسمنت وحديد وغيرها من البضائع الأخرى. ونوه بأنه أصبح جزء من البازرة مخصصاً للحاويات



ولفت إلى أن هذا الخط البحري الذي تم تدشينه كان موجوداً سابقاً وكان يتم شحن بضائع على هذا الخط بين ميناء بندر عباس الإيراني وميناء اللاذقية لكنه سابقاً لم يكن منتظماً. وأشار إلى أن تدشين هذا الخط البحري يعتبر بداية جيدة وسيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران وسيجذب المستوردين على استيراد البضائع وخصوصاً أنه أصبح حالياً هناك انتظام والزام بتوقيت وصول البضائع. هذا وكان قد أعلن مؤخراً المدير التنفيذي لشركة نقل البضائع السائبة بمنظمة الملاحة البحرية الإيرانية «عبد الله حسومي» عن تدشين خط بحري مباشر بين ميناء بندر عباس في محافظة هرمزكان جنوبي إيران وميناء اللاذقية السوري في ١٠ آذار المقبل. وأضاف «حسومي» خلال تصريح له، إنه وفق برنامج دعم الصادرات والخطة الموضوعية داخل إيران، سيبدأ العمل بهذا الخط البحري مباشرة. وتابع أنه سيتم توظيف الخط البحري بين بندر عباس واللاذقية، في مجال نقل حمولات البضائع السائبة الإيرانية بصورة منتظمة شهرياً إلى سورية وستجر فيه سفن ناقلة مختلف السلع بما فيها السائبة والعامه ونقل الحاويات. كما توقع المسؤول زيادة رحلات الخط البحري المباشر بين البلدين إلى رحلتين شهرياً إذا لقي تدشينه ترحيباً من التجار وأصحاب الصادرات.